

م/ نظم القانون العام

والمقصود بالقانون العام (هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة وانظمة القانون العام هي:-

أولاً / نظام الحكم:

في الواقع ان نظام الحكم الذي كان سائدا في بلاد ما بين النهرين كان نظام (دويلات).

ويقصد بهذا النظام هو ان هناك (مدينة كبيرة وتتبعها عدد من المدن الصغيرة و القرى) وكل دويلة تكون قائمة بذاتها ومستقلة عن باقي الدويلات فكل وحدة لها نظامها وتقاليدها وقوانينها وسلالتها الحاكمة .

وعليه سنتكلم عن طبيعة المراحل التي مر بها نظام الحكم لدى هذه الدويلات منذ ان كان قائما على فكرة أو نظرية (التفويض الألهي) وتطوره الى الحكم الملكي الوراثي

التفويض الألهي :

لقد كانت السلطة في دويلات المدن مناطة بالملك، وكان الملك يعتمد في حكمه على التفويض الإلهي أي انه وسيط بين الآلهة والناس .

وبذلك فأن على الناس طاعته واحترامه (فهو يمثل الكاهن الأكبر للمدينة). ويدير أموال المعبد ، وهو مسؤول أمام الآلهة اذا لم يحقق الخير والعدل.

ومن سمات نظام الحكم في دويلات المدن هو انه لم يكن آنذاك نظاماً دكتاتورياً بل نظاماً ديمقراطياً، اذ انه بجانب الملك الذي كان على رأس السلطة هناك مجلسان: **الأول:** مجلس الشيوخ ويتكون من كبار السن ، **والثاني:** مجلس المحاربين ويمثل الرجال القادرين على حمل السلاح.

أن هذه المجالس ، كان لها سلطة اتخاذ القرارات المهمة والخطيرة ومنها (إعلان الحرب، وفرض الضرائب ، ومنح صفة المواطنة أو نزعها) . هذا ما يتعلق بنظام الحكم في عهد دويلات المدن في الظروف الاعتيادية.

أما في حالة الطوارئ (كوقوع فيضان أو انتشار وباء أو توقع هجوم) فأن الأمر يستلزم إجراءات سريعة دون الرجوع الى المجالس العامة.

لذا كان يتم اختيار شخص منتخب من الشعب يكون ذو شخصية قوية تملك القدرة على معالجة مثل هذه الحالات وبمرور الزمن عمل هذا الشخص المنتخب على تخييم نفوذ وامتيازات المجالس العامة خاصة بعد معالجة الأوضاع الشاذة أو انتصاره على الأعداء.

وبذلك أصبح هذا الشخص في بعض الدويلات الحاكم المطلق وذو سلطات واسعة خاصة وانه يستند الى تبرير ديني وهو ان الآلهة هي التي فوضته حق ممارسة السلطة النيابية

عنها، وبالتالي لا تستطيع المجالس العامة محاسبته، ولذلك أطلق عليه أسم (إيشاكو) ويعني وكيل الآلهة.

كما ان هذا الشخص المنتخب استطاع ان يحجم دور الكهنة وأصبحت سلطتهم قاصرة على الأمور الدينية مما أطلق عليه لقب (لوكال) أي (الرجل العظيم).

وبذلك فقد تحول نظام الحكم من نظام ديمقراطي الى نظام ملكي ووراثي مطلق فيما بعد. اذ انه الملك أعطى له الحق بأن يعين له ولي عهد أثناء حياته ، وتأخذ الوراثة هذه صفة دينية عادة (أي ان الملك استشار الآلهة في هذا الاختيار) وبعد الاختيار يعلنه الملك على الشعب لكي يقسموا على مبايعته وعدم الاعتراض على حكمه لا سيما أخوته . وبعد وفاة الملك يتم تتويج ولي العهد في معبد الآلهة الرئيسي في المدينة بمراسم وطقوس دينية لكسب إقرار الآلهة على اعتلائه العرش بعد ان أمر تعيينه ولي العهد.

(صلاحيات الملك):

(١) من الناحية الدينية باعتباره مستمدة سلطته من الآلهة ، فهو الكاهن الأعظم (اذ له الحق في تعيين الكهنة والأشراف على طريقة اداءهم للشعائر الدينية والطقوس والأشراف على اموال المعابد .

(٢) كما انه الرئيس الأعلى للدولة ، فهو يمثلها أمام الدول الأخرى ويعين السفراء ويعقد الاتفاقيات .

(٣) هو المشرع الوحيد في الدولة ،باعتباره ممثلًا للآلهة كما انه يتولى تعديل وتغيير القوانين حسب الظروف .

ثانياً: (النظام الإداري في عهد حمورابي)

لم يكن النظام الإداري متشابهاً في كل المراحل التي مرت على العراق القديم فقد اختلف باختلاف الأنظمة السياسية السائدة .

١ - النظام الإداري في دويلات المدن :

- لقد كان المعبد هو المركز الرئيسي لإدارة البلاد والذي يشرف عليه الكاهن الأعظم الذي يستند على الإرادة الإلهية.

- وكان يعاونه عدد من الكهنة للإشراف على جميع امور الدولة القضائية والسياسية والاقتصادية.

- وفي المعبد كانت تحسم المنازعات بين الناس وتعد فيه الصفقات (والبيع) .

- وبعد ظهور لوكال الرجل العظيم في بعض الولايات انفصلت السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية فأصبحت الإدارة الدينية من مهام الكهنة والمعبد . أما الإدارة المدنية فقد انيطت بالملك ومعاونيه وبعض الكتاب.

٢ - النظام الإداري في الدولة الموحدة (النظام المركزي)

ان الإدارة في الدولة الموحدة (كانت مركزية) أي ان الملك كان يتدخل ويشرف على كل الأمور ويراقب ولاته وحكامه ويشرف على تطبيق توجيهاته وتعليماته .

كما كان يقوم بإقرار تنفيذ المشاريع العامة، وإقامة العدل ، وحماية الضعفاء والمساكين عن طريق إصدار قوانين تكفل لهم الحماية .

كما كان يقع على عاتقه توطيد الأمن والاستقرار والقضاء على الفوضى والاستغلال .

كما يتولى الامور الدينية وإقامة الطقوس والشعائر الدينية .

والإدارة كانت تتم عن طريق قصر الملك ، فكان يعتمد على اقربائه وحاشيته كالوزراء والموظفين والكتبة (فهم اداة الملك في ادارة شؤون البلاد)

الى جانب ذلك ، انه وبسبب سعة البلاد الموحدة ، فقد تطلب الأمر ان يقوم الملك بتعيين حكام ولاة في المقاطعات لتمثيله وتنفيذ اوامره في كافة انحاء البلاد خاصة تلك التي خضعت لحكم بسبب انتصاره عليها وضمها الى مملكته .

وقد كان الملك يراقب أعمالهم وعليهم تنفيذ اوامره وليس لهم حق التصرف في الامور المركزية والخاصة بالملك وانما يجوز لهم وفي بعض الأمور التي ليست ذات شأن التصرف على شرط أعلام الملك بذلك .

٣- الخدمة العسكرية : (خدمة إجبارية)

ان الخدمة العسكرية في عهد الدولة الموحدة وخاصة في عهد حمورابي كانت اجبارية ومفروضة على كل من هو قادر على حمل السلاح ، والسبب هو ان الدولة الموحدة لم تتحقق الا بعد منازعات وحروب بين دويلات المدن وانتصار احدهما على البقية آخر المطاف .

كما ان استمرار السيطرة على دويلات المدن لا يمكن ان يتحقق الا بوجود قوة عسكرية كما انها بحاجة الى قوة عسكرية لتنفيذ قوانينها وأوامرها وفرض اهميتها على كافة ارجاء الدولة . فأذن كانت الحاجة ان تكون تلك القوة مستمرة في وجودها ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا عن طريق جعل الخدمة الزامية .

وقد منعت المادة (٢٣) من قانون حمورابي تخلف اي جندي عن خدمة الملك أو ارسال آخر عوضا عنه ووصلت العقوبة حد الإعدام .

والقوة العسكرية في عهد حمورابي كانت تتألف من :-

١- الجنود (ريديم) : وهو الذي يتولى مهام الجندي والشرطي في العصر الحالي، أي أنه يقاتل الاعداء ويدافع عن البلاد زمن الحرب.

٢- السماك أو القناص : وهو الذي يتولى عملية القنص البحري عن طريق الشباك التي كانت تستعمل لصيد الأعداء في الحملات العسكرية التي تستخدم فيها السفن والقوارب لنقل الجنود، فكانوا يرافقون هذه السفن . وكان يتقاضى أجر بشكل انتفاع في أراضي القصر فقط دون القدرة على التصرف فيها.

٣- العريف (الرئيس) : وهو الذي يقود مجموعة من الجنود والقناصين ويكون برتبة أعلى فهو مسؤول عن دوام الجنود وتهيئتهم للقتال ومسؤول عن انضباطهم، وتقديمهم الى المحكمة في حال اخلالهم بواجباتهم.

٤- قادة الجيش ورئيس الأركان : ويتولون هؤلاء مناصب قيادية في الجيش وقد كانت لهم بعض الامتيازات منها الاجور ولهم قسم من اراض القصر يعيشون فيها.

٤- القوانين الإدارية:

ان القوانين المختلفة والتي صدرت في العراق لم تكن تشير الى توضيح أو بيان علاقة أجهزة الدولة بعضها مع البعض الآخر ، بل عالجت بعض الأمور التي تتعلق بالمعاملات والأشخاص والـ_____ية.
-والقوانين الإدارية يمكن التعرف عليها من المصدرين الآتيين:

أولهما / المراسيم والإرادات الملكي:

ان هذه المراسيم كانت تتضمن اجراءات فورية صادرة من الملوك بشكل (أوامر وارشادات وتوجيهات) الى حكام المقاطعات والمدن.

وكانت هذه الأوامر تعالج مسائل اقتصادية أو اجتماعية ومنها (تحديد الرواتب) واسعار الصرف وبيع الرقيق وقواعد التقاضي وفرض العقوبات على المدين العاجز وغيرها.

أما الغاية من هذه المراسيم فهي لتحقيق العدالة ورفع الظلم والاستغلال عن الطبقات الفقيرة وتنظيم بعض من نواحي الحياة.

ثانيا / الرسائل الملكية:

وهذه الرسائل كانت ترسل من الملوك الى الموظفين وحكام المقاطعات عند اقبالهم في اداء واجباتهم ،وقد تناولت هذه الرسائل موضوعات مختلفة:

• فمثلا هناك رسائل موجهة الى الحكام بأجراء تحقيقات في الشكاوى المقدمة من الأفراد ضد بعض الموظفين.

• او الرسائل الموجهة الى الحكام تطلب منهم اعداد كشف وحساب دقيق عن اموالهم الخاصة. كما وجدت رسائل موجهة من الموظفين وحكام المقاطعات الى الملك تتناول الكثير من نواحي الحياة المختلفة وخاصة الادارية منها.

• أو رسائل موجهة من الأفراد الى الملوك والحكام والموظفين تتناول بيان وجهه نظر اصحابها في قضايا معينة تتعلق بالإدارة.

٥: الاداريون:

يساعد الملك في ادارة شؤون البلاد عدد من الوزراء وحكام المقاطعات بالإضافة الى حاشيته وأقربائه وعلى النحو الآتي:

١- زوجة الملك وولي عهده: مهمة كل منهما التدخل في أمور السياسة والادارة خاصة عندما يكون الملك ضعيفاً أو قاصراً.

٢- رئيس الوزراء: وهو يتولى إدارة السياسة الخارجية للبلاد.

٣- الوزير الأكبر: وتناط به مسؤولية تلبية حاجات القصر من الاشخاص والاموال والاشراف على جمع الضرائب.

٤- وزير المالية: حيث تناط به مسؤولية الحياة الاقتصادية والمالية في البلاد.

٥- رئيس اركان الجيش: وهو الذي تناط به الامور العسكرية.

٦- حكام المقاطعات: وهو الذين يتولون تنفيذ أوامر الملك وجمع الضرائب وارسالها له.

٧- رئيس الديوان: (نوباندا) وهو الذي يشرف على القصر والحرس الملكي، والذي يضم عددا كبيرا من الموظفين والكتبة وأصحاب المهن والحرف، وهؤلاء ينفذون أوامر الملك وهم مسؤولون أمامه.